Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (42), (Sapt, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 42 سبتمبر 2026
ردمد: 3014-6266

التحديات الاجتماعية والسياسية وهشاشة الأمن القومي في ليبيا

تحليل نظري لتفاعل المؤسسات والاقتصاد والهجرة (2011–2025)

جميلة عبد الهادي السنوسي

أستاذ مشارك بقسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة عمر المختار

Social and Political Challenges and the Vulnerability of National Security in Libya: A Theoretical Analysis of the Interaction of Institutions, Economy, and Migration (2011–2025)

Jamila Abdel-Hadi Al-Senoussi

Associate Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Jamila.alsanussi@omu.edu.ly

الملخص

تبحث هذه الدراسة في كيفية تفاعل التحديات السياسية والاجتماعية والمؤسسية وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي خلال الفترة 2011–2025. وتنطلق من إشكالية تتمثل في أن الانقسام السياسي وضعف توحيد المؤسسات لا يعملان بمعزل عن البطالة وضعف الخدمات والنزوح والهجرة والاعتماد على النفط، بل قد يعيدان إنتاج الهشاشة بصورة متبادلة. اعتمدت الدراسة تحليلا نوعيا وصفيا لمجموعة من الدراسات المحكمة والوثائق الرسمية والتقارير الدولية ذات الصلة، مستفيدة من مقاربة الأمن الموسع ومن بعض مفاهيم نظرية مجتمع المخاطر، وتبين المراجعة التحليلية أن ضعف القدرة المؤسسية يمثل آلية وسيطة تربط بين الانقسام السياسي وتراجع الخدمات وإدارة الموارد والضغوط الاجتماعية، مع بقاء هذه النتائج التفسيرية غير قابلة للتعميم الإحصائي لغياب البيانات الميدانية. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز الأمن القومي الليبي يتطلب توحيد المؤسسات، وتحسين الحوكمة والخدمات، وتنويع الاقتصاد، وإدارة الهجرة والنزوح ضمن إطار يحفظ الأمن والحقوق الإنسانية، مع ضرورة ربط السياسات بترتيبات سياسية قابلة للتنفيذ

الكلمات المفتاحية: التحديات الاجتماعية، التحديات السياسية، الأمن القومي.

Abstract

This study examines the interaction among political, social, and institutional challenges and their implications for Libyan national security during the period 2011–2025. It addresses a central problematic: that political division and weak institutional unification do not operate in isolation from unemployment, poor public services, displacement, migration, and oil dependency; rather, they mutually reinforce and reproduce state fragility. Utilizing a qualitative descriptive analysis of peer-reviewed studies, official documents, and relevant international reports, the study draws upon the expanded security approach and select concepts from the "risk society" theory. The analytical review reveals that weak institutional capacity serves as an intervening mechanism linking political division to deteriorating services, resource management, and social pressures. However, these explanatory findings cannot be statistically generalized due to the absence of empirical field data. The study concludes that enhancing Libyan national security requires consolidating state institutions, improving governance and public services, diversifying the economy, and managing migration and displacement

within a framework that safeguards both security and human rights, while strictly linking these policies to enforceable political arrangements.

Keywords: Social Challenges, Political Challenges, National Security.

مقدمة

يمثل الأمن أحد أهم الشروط الأساسية لبقاء الدولة واستقرارها وقدرتها على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالدولة التي تفتقر إلى الاستقرار والأمن تواجه صعوبات في تنفيذ سياساتها العامة، وحماية حدودها، وإدارة مواردها، وضمان الحقوق الأساسية لمواطنيها. ومن هنا لم يعد الأمن القومي مفهومًا مقصورًا على حماية الإقليم من العدوان الخارجي، بل أصبح مفهومًا متعدد الأبعاد يرتبط بقدرة الدولة على حماية كيانها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والمحافظة على وحدتها وسيادتها، والاستجابة للتهديدات الداخلية والخارجية (عبد الحسين، 2024: 695).

وتنطلق الدراسة من تصور موسع للأمن القومي، يربطه بالتحديات الاجتماعية والسياسية، ويؤكد أن التحديات الداخلية يمكن أن تتحول إلى مصادر ضغط على الدولة واستقرارها. كما تذهب الدراسة إلى أن معالجة قضايا الأمن القومي تتطلب فهمًا للتفاعلات بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بدل النظر إلى كل مشكلة بصورة منفصلة. وتبدو هذه المقاربة أكثر أهمية عند تطبيقها على الحالة الليبية، بالنظر إلى التحولات التي شهدتها البلاد منذ عام 2011. فقد أدى استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي إلى إضعاف قدرة الدولة على العمل بوصفها وحدة سياسية ومؤسسية متماسكة، بينما ترافقت هذه الحالة مع تحديات اقتصادية واجتماعية تتعلق بسوق العمل والخدمات العامة والنزوح والهجرة وتفاوت مستويات التنمية بين المناطق (البنك الدولي، 2025؛ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2026). ولا يعني ذلك أن كل مشكلة اجتماعية في ليبيا تمثل بالضرورة تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، وإنما تكمن المشكلة عندما تتراكم المشكلات وتتفاعل مع ضعف المؤسسات وتراجع القدرة على الاستجابة. فالبطالة، مثلًا، تصبح أكثر خطورة عندما تترافق مع ضعف فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع الثقة بالمؤسسات، وضعف الأفق السياسي. وكذلك فإن الهجرة لا ينبغي اختزالها في مفهوم التهديد الأمني؛ إذ إنها ظاهرة مركبة لها أبعاد اقتصادية وإنسانية وديموغرافية وأمنية. وتؤكد المعطيات الحديثة هذه الطبيعة المركبة؛ فالبنك الدولي يشير إلى استمرار ضعف تقديم الخدمات، ولا سيما في الصحة والتعليم والمياه والكهرباء، إلى جانب ارتفاع البطالة والتفاوتات الإقليمية ومخاطر الفقر، كما يحدد التجزؤ المؤسسي وإدارة الثروة النفطية والقطاع الخاص الهش باعتبارها قيودًا هيكلية أمام التنمية (البنك الدولي، 2025).

ومن ناحية أخرى، ما زالت العملية السياسية الليبية تواجه تحديات مرتبطة بتوحيد المؤسسات وإجراء الانتخابات وبناء سلطة موحدة قادرة على العمل على مستوى الدولة. وقد أكدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أهمية توحيد المؤسسات وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات، كما أفضى الحوار المُهيكل الذي اختتم أعماله في يونيو 2026 إلى أكثر من 525 توصية بشأن الانتخابات وتوحيد مؤسسات الدولة ومعالجة أسباب النزاع طويلة الأمد (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2026).

أولًا: الإطار المنهجي للدراسة

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في محدودية الأطر التحليلية التي تفسر التفاعل بين الانقسام السياسي وضعف المؤسسات والتحديات الاجتماعية في ليبيا، مما يضعه أمام امتحان مستمر للمحافظة على أمن واستقرار البلاد. فالأمن القومي الليبي في السنوات الأخيرة يمر بتحديات

متزايدة مرتبطة بعوامل اجتماعية وسياسية وعليه، تبحث الدراسة في الكيفية التي يمكن أن يحول بها ضعف القدرة المؤسسية مشكلات البطالة والخدمات والنزوح والهجرة إلى مصادر هشاشة تمس الاستقرار والسيادة والقدرة على إدارة الموارد. وتنطلق الدراسة من سؤال رئيس مؤداه: كيف يسهم ضعف توحيد المؤسسات في تحويل التحديات السياسية والاجتماعية المتداخلة إلى مصادر هشاشة للأمن القومي الليبي؟

وتتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية هي:

1- ما الأبعاد التي يتخذها الأمن القومي الموسع في الحالة الليبية؟

2- ما الآليات التي تربط الانقسام السياسي والمؤسسي بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية؟

3- ما السياسات القابلة للتنفيذ التي يمكن أن تقلل هذه الهشاشة، وما حدود فاعليتها؟

أهمية الدراسة

أ- الأهمية العلمية

1-تنبع الأهمية العلمية للدراسة من محاولة توسيع تحليل الأمن القومي الليبي ليشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بدل الاقتصار على التهديدات العسكرية والأمنية المباشرة.

2-كما تسعى الدراسة إلى توظيف المقاربة النظرية للأمن الموسع في تفسير الحالة الليبية، والاستفادة من مفهوم مجتمع المخاطر لفهم طبيعة المخاطر المركبة التي تواجه الدولة والمجتمع.

3-تكتسب الدراسة أهميتها كذلك من كونها تحاول الجمع بين موضوعات غالبًا ما تدرس بصورة منفصلة، مثل الانقسام السياسي، والبطالة، والهجرة، والنزوح، وضعف الخدمات، والتماسك الاجتماعي.

ب- الأهمية التطبيقية

1- يمكن أن تساعد الدراسة في تقديم إطار تحليلي لصانعي السياسات والباحثين لفهم الترابط بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي والأمن القومي.

2-كما يمكن أن تساعد في إعادة توجيه النقاش حول الأمن الليبي من التركيز على الاستجابة للأزمات بعد وقوعها إلى بناء القدرة المؤسسية على الوقاية منها.

3-تكتسب الدراسة أهمية إضافية من أن استمرار التجزؤ السياسي والمؤسسي لا يؤثر فقط في الاستقرار الداخلي، بل يمكن أن يضعف قدرة الدولة على إدارة علاقاتها الخارجية، وحماية حدودها، وإدارة مواردها، والتعامل مع الأزمات الإقليمية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على الأبعاد التي يتخذها الأمن القومي الموسع في الحالة الليبية.

2- استيضاح الآليات التي تربط الانقسام السياسي والمؤسسي بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.

3- محاولة تحديد السياسات القابلة للتنفيذ التي يمكن أن تقلل هذه الهشاشة، وبيان حدود فاعليتها.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة

شملت الدراسة مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الأساسية الآتية:

*** التحديات الاجتماعية**

اصطلاحًا: يقصد بالتحديات الاجتماعية مجموعة المشكلات والتحولات والضغوط التي تؤثر في استقرار المجتمع وتماسكه وقدرته على أداء وظائفه الأساسية (إلياس، 2017: 324)

كما تعرف التحديات الاجتماعية بأنها مجموعة من المشكلات والصعوبات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في استقرار المجتمع، مثل الفقر والبطالة والتهميش والتفاوت في توزيع الموارد (جلال، 2000: 253)

التحديات الاجتماعية إجرائيًا: هي في هذه الدراسة هي مجموعة الأوضاع والمشكلات والتحولات الاجتماعية التي يمكن أن تضعف الاستقرار والتماسك الاجتماعي أو تزيد الضغط على قدرة الدولة على تقديم الخدمات، والاستجابة للاحتياجات، وتشمل في الحالة الليبية في إطار الدراسة الحالية: البطالة، وضعف فرص العمل، وتراجع بعض الخدمات، والنزوح، والتفاوتات المكانية، والهجرة، والتغيرات الديموغرافية، وضعف التماسك الاجتماعي، وأزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات.

*** التحديات السياسية**

اصطلاحًا: يُقصد بالتحديات السياسية: الأزمات والصعوبات التي تؤثر في تنظيم السلطة وإدارة الدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية، بما في ذلك أزمات الشرعية، والانقسام المؤسسي، وضعف المشاركة السياسية، والتدخلات الخارجية.

التحديات السياسية إجرائيًا: هي الأوضاع والأزمات التي تمس تنظيم السلطة وممارسة الحكم وشرعية المؤسسات ووحدتها وقدرتها على اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات، وفي الحالة الليبية يضاف إلى ذلك الانقسام بين مراكز السلطة، وتعثر المسار الانتخابي، وضعف توحيد المؤسسات.

*** الأمن القومي**

يمثل الأمن القومي قدرة الدولة على حماية وجودها ووحدتها وسيادتها ومصالحها الأساسية، والمحافظة على استقرارها الداخلي، والتعامل مع مصادر التهديد الداخلية والخارجية (عواد، 2013: 54–79).

ويشير الأمن البشري إلى حماية الأفراد والجماعات من التهديدات واسعة الانتشار التي تمس البقاء وسبل العيش والكرامة، وهو مفهوم يختلف عن الأمن القومي، وإن كان بينهما تداخل في بعض السياسات والنتائج (العمارات، 2020: 15).

ويعرف الأمن كذلك بأنه الطمأنينة من الخوف وهي صورة مثالية لا يتفق عليها سوى قلة من البشر لا تمثل الاتجاه العام وتقوم على صلات لا تتحقق للأكثرية من البشر من أفراد المجتمع التي تعيش ظروف المجتمع السياسي بكل ما فيه من صراعات وتنافس، ويعني الأمن أيضا القدرة على رد التهديدات والاضطرابات، وهو ما يتطلب إدراك قوة التهديد ومصدره ونوعه ودرجة خطورته وما يهدده من قيم ومصالح (عواد، 2013: 54–79).

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فقد وضعت تعريفا للأمن بأنه: قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من أي تهديدات خارجية، بينما عرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية الأمة من خطر القهر على أيدي قوى اجنبية (محمود، 2007: 35).

الأمن القومي الليبي إجرائيًا: هو مستوى قدرة الدولة الليبية على حماية وحدة مؤسساتها، وسيادتها واستقرارها ومصالحها الأساسية، وممارسة وظائفها المؤسسية، وإدارة مواردها، وتقديم الخدمات، وممارسة السيطرة القانونية على الحدود، والقدرة على اتخاذ قرار وطني موحد.

حدود الدراسة

_الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل التفاعل بين التحديات السياسية والاجتماعية والمؤسسية (مثل الانقسام السياسي، البطالة، ضعف الخدمات، الهجرة، والنزوح) وانعكاساتها على الأمن القومي الموسع.

_الحدود الزمانية: تمتد الفترة المزامنة للتحليل والبيانات بين عامي **2011 و2025.**

_الحدود المكانية: النطاق الجغرافي للدولة الليبية بمختلف أقاليمها ومناطقها (مع التركيز على التفاوتات المكانية وتأثيرات الحدود).

_الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على التحليل الكيفي للوثائق والأدبيات والتقارير الرسمية والدولية الصادرة، ولا تعتمد على الجمع الميداني الكمي للبيانات؛ مما يجعل نتائجها التفسيرية غير قابلة للتعميم الإحصائي.

المنهج المستخدم في الدراسة

اعتمدت الدراسة تحليلًا نوعيًا وصفيًا للوثائق والأدبيات. وشملت مادة التحليل الدراسات المحكمة ذات الصلة بليبيا والأمن القومي، وتقارير البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، المنشورة خلال الفترة 2022–2026. واختيرت المصادر وفق صلتها المباشرة بموضوع الدراسة، وحُللت المادة وفق مصفوفة تحليل تضمنت: نوع التحدي، وآلية تأثيره، والبعد الأمني المتأثر، والدليل المستخدم، وحدود الاستنتاج. ولا تدعي الدراسة أنها مراجعة منهجية بالمعنى الاصطلاحي الصارم؛ إذ لا تتضمن استراتيجية بحث إلكترونية موحدة أو معايير كمية لاختيار الدراسات.

الدراسات السابقة

–فيصل الجيلاني رمضان عويضة (2026): حملت عنوان" إشكاليات القوى الأمنية في ظل التحولات السياسية الواضحة بعد 2011: دراسة حالة ليبيا"، هدفت الدراسة إلى طرح إشكالية الأمن القومي الليبي في ظل التحولات السياسية التي شهدتها البلاد بعد عام 2011، وما أفرزته من تحديات بنيوية أثرت بصورة مباشرة في استقرار الدولة وسيادتها، سعت الدراسة إلى تحليل طبيعة هذه التحولات وتأثيرها على ألأمن القومي الليبي، استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي مدعوما بدراسة الحالة، وتوصلت الد راسة إلى عدة نتائج منها: أن تطبيق المعالجات السياسية والاستراتيجية والأمنية المقترحة القائمة على فكرة إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز الحكم الرشيد وبناء توافق وطني، وتفعيل تعاون دولي وإقليمي، يمكن أن يساعد ليبيا في استعادتها لسلطة الدولة وهيبتها، وإعادة بناء مؤسساتها السيادية، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يساهم في النهاية على ترسيخ الأمن القومي وضمان استدامته.

–دراسة إبراهيم برمة احمد (2025): حملت عنوان" التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على الأمن القومي في ليبيا"، هدفت الدراسة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي نتيجة التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية، مع التركيز على تحليل الأسباب والتداعيات التي أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي، وخلصت الدراسة إلى أن معالجة هذه التحديات تتطلب استراتيجية شاملة

تشمل الإصلاح السياسي، تعزيز حكم القانون، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، كما شدد على أهمية المصالحة الوطنية والحوار بين مختلف الأطراف لضمان استقرار ليبيا.

-دراسة صبري بديع عبد المطلب (2025): حملت عنوان" التحديات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأمن القومي المصري (دراسة ميدانية)، هدفت الدراسة إلى تحليل التهديدات التي يواجهها الأمن القومي المصرين واستكشاف استراتيجيات تعزيزه في ظل الأوضاع الراهنة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واداة الاستبيان على 143مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز التحديات تتمثل في التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، يليه الفقر والبطالة، وتراجع جودة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، كذلك اتضح أن النمو السكاني السريع وانتشار التطرف بأنواعه كعقبات رئيسية، في حين أصبحت الهجرة من الريف إلى الحضر اقلها تأثيرا.

-دراسة رمضان سعيد عبد الهادي خليفة (2025): حملت عنوان" تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014-2024)"، هدفت الدراسة إلى التعرف على تداعيات الانقسام السياسي في ليبيا على الأمن القومي، كذلك توضيح طبيعة التدخلات الدولية الإقليمية في الشأن الليبي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت إلى جملة من النتائج أبرزها: أن الانقسام السياسي في ليبيا عامل مؤثر على الأمن القومي الليبي سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

-دراسة عبد القادر علي الغول (2024): حملت عنوان" جيوبوليتيك الأمن القومي الليبي التحديات والتهديدات"، هدفت الدراسة إلى تحليل المقومات الجيوبوليتيكية للدولة الليبية في ضوء المعطيات الجغرافية، كذلك التعرف على أهم التهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي، استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، إضافة للمنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن ليبيا تمتلك مساحة شاسعة مترامية الاطراف تغطي الصحراء معظمها، يرافق ذلك محدودية الموارد البشرية مما تسبب في فراغ سكاني لأجزاء شاسعة منها وهذا يعد من المخاطر التي تؤثر على امنها القومي.

-دراسة هاني محمد أمبارك (2023): حملت عنوان" التحديات الداخلية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2021)"، هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الأمن القومي بشكل عام وعلى ليبيا بشكل خاص في إيجاد التسويات والبدائل لمعالجة مشاكل الحدود البحرية والبرية الواسعة، كذلك التعرف على أهمية الأمن القومي باعتباره عاملا مهما في نجاح الاستقرار السياسي، تحليل طبيعة التحديات الداخلية المؤثرة في الأمن القومي الليبي، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وخلصت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن الفراغ السياسي بعد عام 2011 ساهم في تدني هيبة الدولة ولم يمكنها من بسط نفوذها على كافة التراب الليبي مما ساهم في انتشار الهجرة غير الشرعية وجعل ليبيا ممر لها، كما أن الانقسامات السياسية والاجتماعية في ليبيا مما ساهم في حدوث نزاع من اجل الثروات الليبية وتهديد الأمن الاقتصادي الليبي.

-دراسة علي محمد علي سالم (2022): حملت عنوان" مهددات الأمن القومي المصري كما يدركها الشباب وعلاقتها باتجاهاتهم نحو الحرب والسلام في ضوء شعورهم بالمسئولية الاجتماعية"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى إدراك الشباب المصري لمهددات الأمن القومي وعلاقته باتجاههم نحو الجرب والسلام، استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، عينة الدراسة قوامها 369 مفردة، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العينة نحو الحرب والسلام، في حين لم تسفر عن فروق بين الجنسين في كل من ادراكهم لمهددات الأمن القومي الداخلية والخارجية والاتجاه نحو السلام،

-دراسة فرج عصام (2021): حملت عنوان" أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي خلال الفترة من عام 2011 إلى عام

2021، للوقوف على التطورات التي لحقت به، ومعرفة مدى التغيير الذي احدثه على واقع الأمن القومي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: عدم وضوح مفهوم الأمن القومي العربي، كما أن الثورات التي حدثت في الربيع العربي قد أحدثت تأثير سلبي على واقع الأمن القومي العربي مما جعله أكثر ضعفا.

التعقيب على الدراسات السابقة

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والفجوة البحثية:

أوجه التشابه:

-التوافق في نقد مفهوم الأمن القومي: تتفق الدراسة الحالية مع دراسات كل من (عويضة، 2026)، (أحمد، 2025)، (خليفة، 2025)، (أمبارك، 2023)، و(عصام، 2021) في أن الأمن القومي لم يعد يقتصر على الأبعاد العسكرية أو الأنماط التقليدية لحماية الحدود، بل يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

-التركيز على محورية الانقسام السياسي والانشطار المؤسسي: تتشابه الدراسة الحالية مع دراسات (عويضة، 2026)، (أحمد، 2025)، (خليفة، 2025)، و(أمبارك، 2023) في التشخيص المباشر لأن الانقسام السياسي والمؤسسي داخل ليبيا هو المحرك الأساسي لتراجع هيبة الدولة وهشاشة أمنها القومي.

-تبني المنهج الوصفي التحليلي: تتفق الدراسة الحالية في اختيارها للمنهج الوصفي التحليلي مع غالبية الدراسات المرجعية؛ كدراسة (عويضة، 2026)، (عبد المطلب، 2025)، (خليفة، 2025)، (الغول، 2024)، (أمبارك، 2023)، (سالم، 2022)، و(عصام، 2021).

-الربط بين الأزمات الداخلية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية: تتفق الدراسة مع دراسة (عبد المطلب، 2025) ودراسة (أمبارك، 2023) في إبراز مشكلات البطالة، وتراجع الخدمات العامة، والنزوح والهجرة، باعتبارها عوامل تتكامل مع الأزمات السياسية لتوليد حالة من الهشاشة المجتمعية.

أوجه الاختلاف:

-طبيعة المقاربة النظرية والنموذج التحليلي: تختلف الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في أنها لم تتعامل مع التحديات كعوامل منفردة أو متوازية، بل قامت بصياغة إطار نظري مركّب يجمع بين مقاربة الأمن الموسّع ونظرية مجتمع المخاطر تفسير التفاعلات الدائرية والمتبادلة بين التحديات.

-نوعية المنهج والأداة المستعملة: تختلف الدراسة الحالية (وهي دراسة نوعية مكتبية قائمة على تحليلات الوثائق والأدبيات والتقارير) عن دراسة (عبد المطلب، 2025) ودراسة (سالم، 2022) اللتين اعتمدتا على البحث الميداني والتطبيق الكمي باستخدام الاستبيان على عينات ميدانية.

–نطاق المعالجة الجغرافية والموضوعية: اختلفت الدراسة الحالية بحصر نطاقها في الدولة الليبية وتركيزها على الفترة (2011–2025) تفاعليًا، في حين تناولت دراسة (عبد المطلب، 2025) ودراسة (سالم، 2022) السياق المصري، وتناولت دراسة (عصام، 2021) السياق العربي الشامل.

-اختلفت عن دراسة (**الغول، 2024**) التي ركزت بالأساس على البعد والفراغ الجغرافي والسكاني

وتتمثل الفجوة البحثية: في حدود الأدبيات التي أمكن حصرها في أن جزء من الدراسات ركز على الانقسام السياسي والأمن، بينما تناولت دراسات أخرى التحديات الاجتماعية والاقتصادية بصورة منفصلة. ولا تدعي الدراسة أن هذه الجوانب لم تبحث مطلقا؛ بل تتمثل إضافتها المقترحة في تنظيمها داخل نموذج تحليلي واحد، يختبر على مستوى الوثائق والأدبيات، دور ضعف القدرة المؤسسية بوصفها حلقة وصل بين الانقسام السياسي والنتائج الاجتماعية والأمنية. تميزت الدراسة الحالية بدمج بيانات وتقارير دولية وأممية محدثة جدًا (مثل تقارير البنك الدولي 2025، مصفوفة تتبع النزوح IOM 2026، وتوصيات الحوار المهيكل لبعثة الأمم المتحدة يونيو 2026) كمادة رئيسية للتحليل الوثائقي.

ثانيا: الإطار النظري

1- النظرية المفسرة لموضوع الدراسة

*نظرية مجتمع المخاطر

استندت الدراسة إلى نظرية مجتمع المخاطر باعتبارها إطارًا يساعد على تفسير طبيعة المخاطر الحديثة. ويرتبط هذا الاتجاه بأعمال ولريش بيك وأنتوني غيدنز، وينطلق من فكرة أن المجتمعات الحديثة لا تواجه مخاطر تقليدية فقط، وإنما تواجه أيضا مخاطر مركبة ومتداخلة تتولد من التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية (بيك، 2013: 260).

وتكتسب النظرية أهمية خاصة عند تحليل الحالة الليبية؛ لأن المخاطر التي تواجهها ليبيا لا تظهر في صورة واحدة. إذ تظهر التحديات الاجتماعية والسياسية في شكل تهديدات تؤثر على الأمن القومي في وقتنا الحاضر، فهناك مخاطر متعددة منها مخاطر سياسية مرتبطة بالانقسام، وأخرى اجتماعية مرتبطة بالبطالة والخدمات، وأخرى ديموغرافية مرتبطة بالحركة السكانية والهجرة والنزوح، وأخرى اقتصادية مرتبطة بالاعتماد الكبير على النفط، وأخرى أمنية مرتبطة بالحدود والجريمة المنظمة. وتؤكد هذه المقاربة أن المشكلة لا تكمن فقط في وجود الخطر، وإنما في قدرة المؤسسات على اكتشافه والاستجابة له وتقليل آثاره. ومن هذه الزاوية، فإن ضعف المؤسسة السياسية لا يمثل مشكلة سياسية فقط، بل قد يتحول إلى عامل يزيد المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وهذه العلاقة تمثل توظيفًا تحليليًا للنظرية في الحالة الليبية ولا تعني أن المجتمع الليبي يطابق النموذج النظري لمجتمع المخاطر في صيغته الأصلية (غيدنز، 2005).

2- التحديات السياسية والمؤسسية في ليبيا

* الانقسام السياسي: إذ يعد الانقسام السياسي أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية؛ ولا يقتصر أثره على التنافس بين النخب أو الحكومات، بل يمتد إلى بنية الدولة نفسها، عندما تصبح مؤسساتها موزعة أو متنافسة، ويصبح تنفيذ السياسات العامة مرتبطًا بموازين القوة السياسية والمكانية (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2026).

وقد أشارت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى أن معالجة الانقسام المؤسسي وتوحيد مؤسسات الدولة يمثلان جزءًا أساسيًا من مسار معالجة الأزمة الليبية. وفي 7 يونيو 2026 اختتم الحوار المُهيكل أعماله وقدم أكثر من 525 توصية تهدف إلى تهيئة الظروف

للانتخابات الوطنية، وتوحيد مؤسسات الدولة وتعزيزها، ومعالجة الأسباب طويلة الأمد للنزاع. (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2026).

* الانقسام المؤسسي: يُعد الانقسام المؤسسي من أخطر آثار الانقسام السياسي، لأنه يمس قدرة الدولة على العمل بصورة متسقة، فالدولة تحتاج إلى مؤسسات قادرة على اتخاذ القرار وتنفيذه، وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات وتطبيق القانون. وعندما تضعف هذه الوظائف، تصبح الدولة أكثر عرضة للأزمات المتكررة. ويؤكد البنك الدولي أن التجزؤ المؤسسي وإدارة الثروة النفطية والقطاع الخاص الهش تمثل قيودًا هيكلية على الاقتصاد الليبي. ومن منظور الأمن القومي، يؤدي الانقسام المؤسسي إلى إضعاف القدرة على صياغة استراتيجية وطنية موحدة، ويزيد من صعوبة التنسيق بين المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية (البنك الدولي، 2025؛ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2026).

* أزمة الشرعية وتعثر الانتخابات: تمثل الانتخابات إحدى الآليات الأساسية لإنتاج الشرعية السياسية وتجديد المؤسسات. غير أن تعثر المسار الانتخابي في ليبيا جعل مسألة الشرعية السياسية جزءًا من الأزمة المستمرة.

ولا تكمن أهمية الانتخابات فقط في اختيار المسؤولين، تمتد إلى بناء مؤسسات أكثر شرعية وقدرة على العمل، وهو ما يرتبط باستعادة العلاقة المؤسسية بين الدولة والمجتمع. وتؤكد بعثة الأمم المتحدة أن تهيئة الظروف لإجراء انتخابات وطنية وتوحيد المؤسسات من القضايا المركزية في المسار السياسي الليبي (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2026).

وقد أكدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أهمية معالجة العوائق السياسية والقانونية والأمنية المرتبطة بالانتخابات للوصول إلى انتخابات وطنية شاملة وتكوين مؤسسات موحدة قادرة على الحكم في أنحاء البلاد (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2026).

* ضعف الحوكمة والمساءلة: يرتبط الاستقرار السياسي بوجود مؤسسات تتسم بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وكلما ضعفت آليات الرقابة والمساءلة، زادت احتمالات الفساد وسوء إدارة الموارد وتراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات. ومن ثم فإن الحوكمة ليست مسألة إدارية فقط، وإنما عنصر من عناصر الأمن القومي؛ لأن فقدان الثقة في الدولة قد يوسع الفجوة بينها وبين المجتمع (عبد الحسين، 2024).

3- التحديات الاجتماعية والاقتصادية

* البطالة وفرص العمل: حيث تمثل البطالة إحدى أهم المشكلات الاجتماعية ذات الصلة بالاستقرار.

وتزداد أهمية هذه المشكلة في ليبيا بسبب اتساع دور الدولة في الاقتصاد، وضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة، إضافة إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على قطاع النفط (البنك الدولي، 2025).

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل البطالة في ليبيا وفق تقديرات منظمة العمل الدولية بلغ 18.8% في عام 2025. كما يصف البنك الدولي القطاع الخاص محدود القدرة على خلق الوظائف، مع استمرار الوزن الكبير للقطاع العام. ولا ينبغي النظر إلى البطالة باعتبارها مشكلة اقتصادية فقط، إذ يمكن أن تصبح عاملًا اجتماعيًا وسياسيًا عندما ترتبط بالتهميش وضعف المشاركة والشعور بانسداد المستقبل، خصوصًا لدى الشباب (البنك الدولي، 2025).

* ضعف الخدمات العامة: تؤثر جودة الخدمات الأساسية في العلاقة بين المواطن والدولة، فالصحة والتعليم والمياه والكهرباء ليست مجرد خدمات اجتماعية، بل تمثل مؤشرات على قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية، ويشير البنك الدولي إلى استمرار ضعف تقديم الخدمات في ليبيا، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء، مع وجود تفاوتات إقليمية واضحة، ومن ثم فإن ضعف

الخدمات يمكن أن يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تراجع الثقة بالمؤسسات، ويعمق الإحساس بعدم العدالة بين المناطق (البنك الدولي، 2025).

* التفاوتات المكانية: تتسم ليبيا بتباينات جغرافية واقتصادية واجتماعية بين مناطقها، ويكتسب هذا التفاوت أهمية أمنية عندما يرتبط بالشعور بعدم العدالة في توزيع الموارد أو الخدمات أو فرص التنمية، ولهذا فإن العدالة المكانية ينبغي أن تكون جزءًا من السياسة الوطنية للأمن والاستقرار، لا مجرد قضية تنموية (البنك الدولي، 2025).

* الاقتصاد الريعي: يمثل الاعتماد الكبير على النفط تحديًا هيكليًا. فاستقرار الاقتصاد الليبي يرتبط بدرجة كبيرة باستقرار الإنتاج والإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد حساسًا للتطورات السياسية والأمنية وأسعار الطاقة، كما أن الاقتصاد الريعي يحد من قدرة القطاع الخاص على قيادة عملية خلق الوظائف، ويزيد من ارتباط توزيع الموارد بالقرار السياسي والمؤسسي. ومن ثم فإن تنويع الاقتصاد ليس مجرد هدف اقتصادي، بل يمكن اعتباره أحد متطلبات الأمن القومي (الكواز، حسين، 2018).

4- النزوح والهجرة والتحولات الديموغرافية

* النزوح الداخلي: أدت النزاعات والتحولات الأمنية إلى تحركات سكانية داخلية، وتركت آثارًا على المناطق المستقبلة والنازحين أنفسهم، ولا تقتصر آثار النزوح على توفير السكن والمساعدة الإنسانية، وإنما تشمل التعليم والصحة والعمل والخدمات والعلاقات الاجتماعية، وعندما تستمر حالات النزوح لفترات طويلة، فإنها قد تؤثر في البنية الاجتماعية والمكانية للمجتمع، وتزيد الضغط على الموارد والخدمات (المنظمة الدولية للهجرة–مصفوفة تتبع النزوح، 2026).

* الهجرة إلى ليبيا: تُعد ليبيا دولة عبور واستقبال رئيسة ضمن مسارات الهجرة في المنطقة. ويؤكد تقرير المنظمة الدولية للهجرة، الإصدار 62، أن مصفوفة تتبع النزوح حددت **943,748** مهاجرًا في ليبيا خلال مارس – أبريل 2026 في 100 بلدية و641 مجتمعًا محليًا، مع تركّز 53% غربا و36% شرقا و11% جنوبا. وأفاد 79% من المهاجرين بأن العوامل الاقتصادية كانت السبب الرئيس للهجرة، بينما ذكر 19% النزاع وانعدام الأمن. وتوضح هذه البيانات أن الهجرة ظاهرة مركبة، ترتبط بالاقتصاد والعمل، كما ترتبط بالصراعات والأوضاع الأمنية في بلدان المنشأ. ومن ثم فإن مقاربتها من منظور الأمن القومي ينبغي ألا تختزل في المنظور الأمني، وإنما تشمل إدارة الحدود، وسوق العمل، والصحة، والجوانب الإنسانية، ومكافحة الاتجار بالبشر والتهريب، والتعاون الإقليمي (المنظمة الدولية للهجرة–مصفوفة تتبع النزوح، 2026).

* البعد الأمني للهجرة: تتداخل الهجرة مع الأمن القومي عندما تكون الحدود ضعيفة الرقابة، أو عندما تنشط شبكات التهريب والجريمة المنظمة، أو عندما تتعرض الفئات المهاجرة للاستغلال. لكن التعامل الأمني وحده لا يكفي؛ فاستدامة إدارة الهجرة تحتاج إلى مؤسسات فعالة وسياسات واضحة وتعاون إقليمي ودولي (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2025).

5- العلاقة بين التحديات الاجتماعية والسياسية

تُظهر الحالة الليبية أن الفصل بين التحديات الاجتماعية والسياسية فصل تحليلي أكثر منه فصلًا واقعيًا، فالانقسام السياسي يؤدي إلى ضعف المؤسسات، وضعف المؤسسات يؤثر في تقديم الخدمات وإدارة الموارد، وتراجع الخدمات يمكن أن يؤثر في الثقة الاجتماعية، بينما يمكن للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية أن تزيد من الضغوط على النظام السياسي. وهكذا تتكون دائرة متبادلة: الانقسام السياسي ← ضعف المؤسسات ← ضعف الخدمات والتنمية ← تراجع الثقة ← زيادة التوتر الاجتماعي ← صعوبة بناء توافق سياسي ← استمرار الانقسام.، وهذا التفاعل هو أحد أهم ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند دراسة الأمن القومي الليبي. فالأمن لا يمكن

أن يتحقق بصورة مستدامة من خلال معالجة الأعراض الأمنية فقط، بينما تبقى مصادر الهشاشة السياسية والاجتماعية دون معالجة (البنك الدولي، 2025).

6- التدخلات الخارجية والبيئة الإقليمية

تتأثر ليبيا بموقعها الجغرافي وبعلاقاتها مع محيطها العربي والأفريقي والمتوسطي.، وتجعل هذه الخصوصية الجغرافية ليبيا جزءًا من مجموعة من الملفات الإقليمية، بما في ذلك الهجرة، وأمن الحدود، والطاقة، والتجارة، والصراعات الإقليمية. ويزداد تأثير البيئة الخارجية عندما تكون المؤسسات الوطنية منقسمة أو ضعيفة، إذ يمكن للأطراف الخارجية أن تجد فرصًا أكبر للتأثير في مسارات الأزمة.، ومن ثم فإن تقوية الأمن القومي الليبي تتطلب أولًا تقوية الدولة من الداخل، لأن استقلال القرار الخارجي يرتبط بدرجة كبيرة بقوة المؤسسات الوطنية ووحدتها (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2026).

7- انعكاسات التحديات الاجتماعية والسياسية على الأمن القومي الليبي

يمكن تحديد أبرز الانعكاسات في خمسة مستويات وهي:

* التأثير في استقرار الدولة: حيث يؤدي استمرار الانقسام إلى إضعاف القدرة على اتخاذ القرار الوطني الموحد، وهو ما يؤثر في الاستقرار السياسي.

* التأثير في سيادة الدولة: كلما ضعفت المؤسسات الوطنية الموحدة، ازدادت صعوبة فرض سلطة القانون بصورة متجانسة على كامل الإقليم (البنك الدولي، 2025).

* التأثير في الأمن الاقتصادي: تؤدي الانقسامات السياسية والمؤسسية إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي، بينما يؤدي الاعتماد الكبير على النفط إلى جعل الاقتصاد حساسًا للأزمات السياسية.

* التأثير في الأمن الاجتماعي: البطالة، وضعف الخدمات، والتفاوتات، والنزوح، والهجرة، كلها عوامل يمكن أن تؤثر في الاستقرار الاجتماعي، خصوصًا عندما تتراكم دون سياسات فعالة (عبد الحسين، 2024).

* التأثير في الأمن الوطني الشامل: وتكمن الخطورة الأساسية في تفاعل هذه الأبعاد. فضعف الاقتصاد قد يؤثر في المجتمع، والمشكلات الاجتماعية قد تؤثر في السياسة، والانقسام السياسي قد يضعف الأمن، وضعف الأمن قد يؤثر في الاقتصاد والاستثمار والتنمية.، وبذلك يصبح الأمن القومي في الحالة الليبية منظومة مترابطة لا مجموعة قطاعات منفصلة، وهو استنتاج تحليلي يتسق مع منظور المخاطر المركبة (بيك،2013).

8- نحو مفهوم موسع للأمن القومي الليبي

تكشف الحالة الليبية عن الحاجة إلى تجاوز المفهوم التقليدي للأمن القومي الذي يركز بصورة أساسية على حماية الحدود والقوة العسكرية، ووفق المقاربة التي تقترحها الدراسة، ينبغي أن يقوم الأمن القومي الليبي على ستة أبعاد مترابطة:

-البعد السياسي ويشمل شرعية المؤسسات، والاستقرار السياسي، والقدرة على إدارة الخلافات بصورة سلمية.

-البعد المؤسسي ويشمل وحدة مؤسسات الدولة، وسيادة القانون، والحوكمة والمساءلة (عبد الحسين، 2024).

-البعد الاقتصادي ويشمل استقرار الإيرادات، وتنويع الاقتصاد، وخلق فرص العمل، وإدارة الموارد بصورة عادلة.

-البعد الاجتماعي ويشمل التماسك الاجتماعي، وتقليل التهميش، وتحسين الخدمات، وتعزيز المواطنة.

-البعد الأمني ويشمل حماية الحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة والتهريب، وبناء مؤسسات أمنية وطنية موحدة.

–البعد الخارجي ويشمل حماية استقلال القرار الوطني، وإدارة العلاقات الإقليمية والدولية وفق المصالح الوطنية، وهذا التصور يتفق مع الاتجاه الذي طرحه البحث الأصلي نحو فهم الأمن باعتباره مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والعسكرية التي تحمي المصالح الوطنية (ربيع، 2022).

9- متطلبات تعزيز الأمن القومي الليبي

* توحيد مؤسسات الدولة: يمثل توحيد المؤسسات السياسية والإدارية والأمنية شرطًا أساسيًا لمعالجة كثير من المشكلات الأخرى. ولا يمكن بناء سياسة وطنية متماسكة في ظل تعدد مراكز القرار وتعارض المؤسسات.

* بناء تسوية سياسية مستدامة: ينبغي أن تقوم التسوية السياسية على قواعد واضحة لإدارة الخلاف، وتداول السلطة، والاحتكام إلى المؤسسات، وتوفير شروط الانتخابات (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2026).

* دعم المصالحة الوطنية: المصالحة ليست إجراءً اجتماعيًا فقط، وإنما جزء من عملية بناء الدولة.

فاستمرار الانقسامات المجتمعية والمكانية يمكن أن يعيق بناء مؤسسات وطنية جامعة.

* تعزيز سيادة القانون: لا يمكن تحقيق الاستقرار المستدام في ظل ضعف تطبيق القانون أو تفاوت تطبيقه، ومن ثم ينبغي دعم استقلال المؤسسات القضائية والرقابية وتعزيز آليات مكافحة الفساد.

* تنويع الاقتصاد: يتطلب الأمن الاقتصادي تقليل الاعتماد المفرط على النفط، وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وتشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

* معالجة البطالة وتمكين الشباب: ينبغي التعامل مع الشباب باعتبارهم موردًا استراتيجيًا للدولة، من خلال التعليم والتدريب والتشغيل والمشاركة السياسية والمجتمعية.

* تحسين الخدمات العامة: ينبغي أن يكون تحسين الصحة والتعليم والمياه والكهرباء جزءًا من استراتيجية بناء الدولة، وليس مجرد استجابة مؤقتة للأزمات (البنك الدولي، 2025).

* إدارة الهجرة بصورة متكاملة: تحتاج ليبيا إلى سياسة وطنية للهجرة تجمع بين الأمن والبعد الإنساني والتنمية والتعاون الإقليمي.

وتكتسب هذه السياسة أهمية إضافية بالنظر إلى استمرار وجود أعداد كبيرة من المهاجرين في البلاد؛ فقد سجلت المنظمة الدولية للهجرة قرابة 944 ألف مهاجر في مارس وأبريل 2026.

* تعزيز أمن الحدود: ينبغي تطوير قدرة الدولة على مراقبة حدودها البرية والبحرية، وربط ذلك بالتنسيق بين المؤسسات الوطنية.

* تعزيز الهوية الوطنية: تمثل المواطنة والهوية الوطنية عنصرين مهمين في تقليل الانقسامات الاجتماعية والمكانية ولا ينبغي أن تكون الهوية الوطنية أداة لإقصاء التنوع، وإنما إطارًا جامعًا يستوعب التعدد الثقافي والمناطقي والاجتماعي.

النتائج العامة للدراسة

في ضوء التحليل النظري والمعطيات التي تناولتها الدراسة، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

لم يعد الأمن القومي الليبي مفهومًا عسكريًا صرفًا، بل أصبح مرتبطًا بالاستقرار السياسي والمؤسسي والاجتماعي والاقتصادي.

يمثل الانقسام السياسي والمؤسسي أحد أهم مصادر الهشاشة التي تؤثر في قدرة الدولة الليبية على أداء وظائفها الأساسية، ويرتبط ضعف المؤسسات بتراجع القدرة على إدارة الموارد وتقديم الخدمات وتنفيذ السياسات العامة في أوساط الشباب. كما يمثل ضعف الخدمات العامة أحد مظاهر ضعف القدرة المؤسسية. وتشير الأدبيات والتقارير المستخدمة في هذه الدراسة إلى ارتباط البطالة، ولا سيما بين الشباب، بمشاعر التهميش وضعف الأفق الاقتصادي. ولا تسمح طبيعة المادة المتاحة بإثبات علاقة سببية عامة بين البطالة

وعدم الاستقرار في ليبيا، لكنها تدعم اعتبارها عامل هشاشة يتعاظم أثره عند اقترانه بضعف المشاركة والخدمات والمؤسسات. كما تؤكد الحالة الليبية أن التحديات الاجتماعية والسياسية مترابطة، وأن معالجة أحدها بصورة منفصلة قد لا تؤدي إلى استقرار مستدام. وتمثل الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد، ولا ينبغي التعامل معها أمنيًا فقط، نظرًا لارتباطها بعوامل اقتصادية وإنسانية وديموغرافية وإقليمية. كما يمثل النزوح الداخلي تحديًا اجتماعيًا ومؤسسيًا بسبب تأثيره في توزيع السكان والخدمات والموارد. ويؤدي الاعتماد الكبير على النفط إلى زيادة حساسية الاقتصاد للتطورات السياسية والأمنية. تؤثر البيئة الإقليمية والدولية في الأمن القومي الليبي، ويزداد تأثيرها عندما تكون مؤسسات الدولة منقسمة أو ضعيفة.

يمثل توحيد مؤسسات الدولة عنصرًا محوريًا في معالجة عدد كبير من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية. لا يمكن تحقيق أمن قومي مستدام دون معالجة جذور الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب الإصلاح السياسي والأمني.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

–العمل على بناء مؤسسات دولة وطنية موحدة وقادرة على ممارسة اختصاصاتها على كامل التراب الليبي.

–دعم مسار سياسي ليبي شامل يفضي إلى مؤسسات شرعية وقادرة على إدارة الدولة مع المساهمة في تهيئة الظروف القانونية والسياسية والأمنية لإجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وشاملة.

–دعم مشروع المصالحة الوطنية باعتباره أحد مكونات بناء الدولة والاستقرار وتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية وفق إطار وطني مؤسسي.

–تعزيز سيادة القانون واستقلال المؤسسات القضائية والرقابية وتطوير آليات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة.

–تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط.

–تطوير القطاع الخاص وخلق فرص عمل مستدامة للشباب، وتحسين جودة الخدمات الأساسية، ولا سيما الصحة والتعليم والمياه والكهرباء.

–وضع سياسات أكثر توازنًا لتحقيق العدالة في توزيع الموارد والخدمات بين المناطق مع تطوير استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة الهجرة، تجمع بين حماية الحدود واحترام الجوانب الإنسانية ومكافحة الاتجار والتهريب.

–دعم أمن الحدود وربط المؤسسات المسؤولة عن الحدود ضمن منظومة وطنية متكاملة، وتعزيز برامج دعم النازحين وإعادة دمجهم اجتماعيًا واقتصاديًا.

–دعم برامج بناء المواطنة والهوية الوطنية، وتعزيز ثقافة الحوار ونبذ العنف.

–توظيف وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي الوطني ومواجهة التضليل والشائعات، بدل استخدامها في تعميق الاستقطاب.

–بناء استراتيجية وطنية للأمن القومي الليبي تعتمد على مفهوم شامل يدمج الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري.

قائمة المراجع

***المراجع العربية**

–أحمد، إبراهيم برمة. (2025). التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على الأمن القومي في ليبيا. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث. المجلد 5. العدد 4. 383–396. https://doi.org/10.56989/benkj

-أمبارك، هاني محمد. (2023). التحديات الداخلية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2021). مجلة الجديد للعلوم الإنسانية. المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. العدد 15.

-بيك، أولريش. (2013). مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود. ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

-جلال، إنعام. (2000). التحديات الاجتماعية للأسرة العراقية في مرحلة الحصار. مجلة كلية الأدب. العدد 50. جامعة بغداد.

-خليفة، رمضان سعيد عبد الهادي. (2025). تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014-2024). المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة. المجلد 3. العدد (2). https://www.ljcas.ly

-ربيع، حامد. (2022). نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط. مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

-رمزي، رانيا إلياس حليم. (2017). التحديات الاجتماعية المعاصرة للمرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض مقاطع الفيديو على اليوتيوب. أوراق عمل المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: المرأة وصناعة المستقبل، جامعة عين شمس.

-سالم، علي محمد علي. (20229. مهددات الأمن القومي المصري كما يدركها الشباب وعلاقتها باتجاهاتهم نحو الحرب والسلام في ضوء شعورهم بالمسئولية الاجتماعية. مجلة البحوث التربوية والنفسية.

- عبد الحسين، أحمد عبد الحسين عيدان. (2024). الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، (78). 695.

-عبد المطلب، صبري بديع. (2025). التحديات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأمن القومي المصري: دراسة ميدانية. المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، مجلد 14، العدد 4.

-العمارات، فارس محمد. (2020). الأمن الإنساني في ظل العولمة. دار الخليج للنشر والتوزيع. عمان.

عصام، فرج. (2021). التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل. مجلة علوم الانسان والمجتمع. المجلد 10. العدد 3.

-عواد، عامر هاشم. (2013). حدود الأمن القومي الأمريكي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. الجامعة المستنصرية. (41). 54-79.

-عويضة، فيصل الجيلاني رمضان. (2026). إشكاليات القوى الأمنية في ظل التحولات السياسية الواضحة بعد 2011: دراسة حالة ليبيا. مجلة العلوم الشاملة. المجلد 10. العدد 39.

-الغول، عبد القادر علي. (2024). جيوبوليتيك الأمن القومي الليبي التحديات والتهديدات. المجلة الأفرو آسيوية للبحث العلمي. العدد 2.

غيدنز، أنتوني. (2005). علم الاجتماع (الطبعة الرابعة). ترجمة فايز الصياغ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-الكواز، سعد محمود؛ حسين، عبد الرازق عبد العزيز. (2018). الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص. المجلة الاكاديمية لجامعة نورو. المجلد 7. العدد 2.

_محمود، خالد وليد. (2007). آفاق الأمن الإسرائيلي؛ الواقع والمستقبل. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

***التقارير والوثائق الرسمية الدولية:**

-بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2026، 7 يونيو). اختتام الحوار المُهيكل وتقديم التوصيات النهائية بشأن العملية السياسية في ليبيا. https://unsmil.unmissions.org/ar/node

-البنك الدولي. (2025). Libya. World Bank Group. https://www.worldbank.org/ext/en/country/libya

-مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (2025، 17 مايو). Security Council Press Statement on Libya. https://press.un.org

-المنظمة الدولية للهجرة – مصفوفة تتبع النزوح (2026). https://dtm.iom.int/reports/libya.